مذكرة محضر اجتماع[1]

مداولة عن بُعد مع أعضاء مكتب المجلس التنفيذي بشأن مسودة جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والأربعين بعد المائة (كانون الثاني/يناير 2019)

الجمعة 5 تشرين الأول/أكتوبر 2018

المشاركون

الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، المدير العام

السيدة ماريا نازاريث فاراني أزيفيدو (البرازيل)، الرئيسة

الدكتور بايفي سيلانوكي (فنلندا) نائب الرئيسة

الدكتور سايمون مفانزايل زوين (إسواتيني) نائب الرئيسة

الأستاذ المساعد ديبرا ثومس (المراقب ممثل أستراليا)

الدكتور أنيل جاسينغي (المراقب ممثل سريلانكا)

الدكتور محمد جابر حوال الطائي (العراق) المقرر

السيد نايلو دايتز فيلهو (البرازيل) مستشار الرئيسة

السيد إيغور دا سيلفا باربوزا (البرازيل) مستشار الرئيسة

الأمانة

السيدة جين إليسون ، نائبة المدير العام للعمليات المركزية

الدكتور برنهارد شفارتلاندر، رئيس الديوان، مكتب المدير العام

الدكتور تيم أرمسترونغ، مدير الأجهزة الرئاسية

السيد ديريك والتون، المستشار القانوني

السيدة جينا فيا، مسؤولة العلاقات الخارجية، الأجهزة الرئاسية

السيد نيكولاس آشفورث، كبير المحررين، هيئة التحرير بالأجهزة الرئاسية

الدكتورة كلوديا نانيني، المسؤولة القانونية، مكتب المستشار القانوني

[1] كما أجيزت من قِبَل الرئيسة وأعضاء المكتب

السيدة باتريشيا دوران ستيمبسون، مساعِدة المراسم، الأجهزة الرئاسية

السيدة لورانس فيركامين، مساعِدة المراسم، الأجهزة الرئاسية

1- اجتمع المدير العام وأعضاء مكتب المجلس التنفيذي من خلال مداولة عن بُعد يوم الجمعة 5 تشرين الأول/أكتوبر من أجل استعراض مسودة جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الرابعة والأربعين بعد المائة، المقرر عقدها في كانون الثاني/يناير 2019، وفقاً للمادة 8 من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي. ولم تتمكن السيدة غلينيز بوشان (أستراليا)، نائبة الرئيسة، والدكتورة راجيتا سيناراتني (سري لانكا)، نائبة الرئيسة، من الحضور.

2- وكان قد تم تعميم مسودة جدول الأعمال المؤقت على الدول الأعضاء في 26 حزيران/ يونيه 2018. وقدمت الدول الأعضاء أربعة عشر اقتراحاً لبنود إضافية في غضون الموعد النهائي المحدد في 18 أيلول/ سبتمبر 2018. وأدرجت الأمانة اقتراحاً آخر. وأُرسِلت الاقتراحات ومذكراتها الإيضاحية إلى أعضاء مكتب المجلس قبل المداولة عن بُعد، إلى جانب مواد داعمة، تيسيراً للنظر في التغييرات المحتمل إدخالها على مسودة جدول الأعمال المؤقت. كما تم توفير المعايير التي صدرت بها تكليفات من الأجهزة الرئاسية لاستخدامها في اتخاذ القرارات.

3- ورحّب المدير العام بالمشاركين ودعا رئيسة المجلس التنفيذي، التي أدارت المداولة عن بُعد، إلى افتتاح الاجتماع.

افتتاح الاجتماع

4 – ذكّرت الرئيسة أعضاء المكتب بغرض الاجتماع، وهو على النحو التالي:

• *النظر في التعديلات المقترحة على جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس التنفيذي الرابعة والأربعين بعد المائة، ولا سيما طلبات إدراج بنود إضافية، إلى جانب اقتراح واحد من الأمانة، ووضع جدول الأعمال المؤقت*

• تماشياً مع طلب المجلس من أعضاء المكتب، الوارد في المقرر الإجرائي EB143(6) (2018) بشأن إصلاح تصريف الشؤون:

– بأن يطبقوا الأداة المُعدّلة المُقترحة لتحديد الأولويات، على النحو الموضح في الوثيقة EB143/4، على أساس تجريبي

– وأن يعدّوا تقرير أعضاء المكتب عن استخدام الأداة المعدلة المقترحة لتحديد الأولويات لتقديمه إلى المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة

تحديد أولويات الاقتراحات المتعلقة بجدول الأعمال المؤقت للمجلس التنفيذي في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة

5- أوضحت الرئيسة لأعضاء المكتب أن أمامهم عدداً من الخيارات عند النظر في الاقتراحات المختلفة. ويمكن أن يوصي أعضاء المكتب بما يلي:

• قبول الاقتراح كبند جديد في جدول الأعمال

• الجمع بين البند المقترح مع بند موجود

• تأجيل البند المقترح إلى دورة لاحقة

• إحالة الاقتراح إلى جهاز رئاسي آخر، مثل اللجان الإقليمية أو لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي

• رفض الاقتراح

6- ثم شرح المستشار القانوني بعد ذلك خلفية المقرر الإجرائي EB143(6) (2018)، الذي طلب فيه المجلس التنفيذي إلى أعضاء مكتب المجلس أن يطبقوا الأداة المُعدّلة المُقترحة لتحديد الأولويات عند إعداد جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الربعة والأربعين بعد المائة. وفيما يخص تلك الدورة، أبلغ بعض الأعضاء الأمانة بأنه ينبغي اختبار الأداة عن طريق تطبيقها بأثر رجعي بمجرد توصل أعضاء المكتب إلى قرار على أساس مداولاتهم.

7- وأوضح المستشار القانوني أن التوجيهات التي قدمها المجلس اقترحت أن ينظر أعضاء المكتب في الاقتراحات على مراحل كالتالي:

• النظر في كل بند على أساس حيثياته الموضوعية للوصول إلى موقف مشترك

• استخدام الأداة بعد ذلك لتَبَيُّن ما إذا كان تطبيقها يغيّر المحصلة النهائية

• تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي

8- ثم عرض مدير الأجهزة الرئاسية على أعضاء المكتب منظوراً لتصريف الشؤون فيما يخص المهمة المطروحة. وكانت تحليلات الأمانة لدورات المجلس التنفيذي على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية قد كشفت أن العدد المثالي للبنود هو ستة بنود في اليوم الواحد. وبهذه الطريقة، يمكن للمجلس التنفيذي تجنُّب اللجوء إلى عقد جلسات ليلية. وبما أن عام 2019 هو "سنة ميزانية"، فإن دورة المجلس الرابعة والأربعين بعد المائة في كانون الثاني/يناير ستستمر على مدى ثمانية أيام، مما يعني أن العدد المناسب للبنود بالنسبة لتلك الدورة هو 48 بنداً. ولفت انتباه أعضاء المكتب إلى أن هناك بالفعل أوراقاً إضافية تتعلق بالعديد من بنود جدول الأعمال المؤقت. وعلى أساس أن كل ورقة تنطوي على نقاش، ينبغي على أعضاء المكتب اعتبار أن جدول الأعمال المؤقت كما هو قائم حالياً سيشمل بالفعل 44 مناقشة؛ وبالتالي يمكن لأعضاء المكتب إضافة أربعة بنود بشكل معقول دون المجازفة بأن تكون ثمة حاجة إلى عقد جلسات ليلية من أجل الانتهاء من جدول أعمال المجلس.

9- ووافق أعضاء مكتب المجلس التنفيذي على التوصية بما يلي:

• أن **يُنقَل** – تماشياً مع الاقتراح المقدم من حكومتي أوروغواي وسويسرا –البند 10-1 الحالي بشأن نتائج الاجتماع الثالث الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها من أجل وضعه تحت القسم الذي يخص "المسائل ذات الأولوية الاستراتيجية". وفي الوقت نفسه، قرر أعضاء المكتب **دمج** هذا البند، **في إطار البند الجديد 8-5**، مع تقريرين آخرين عن الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة. وينطوي هذا على **نقل البند الحالي 10-3** المتعلق بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن القضاء على السل و**قبول أن يضاف** إلى جدول الأعمال المؤقت **لدورة المجلس التنفيذي الرابعة والأربعين بعد المائة**، البند المتعلق بمقاومة مضادات الميكروبات، الذي اقترحته

حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وكندا. ويكون البند الجديد **بعنوان** "**متابعة الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضايا المتعلقة بالصحة**"، ويضمّ ثلاث نقاط فرعية: الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، والقضاء على السل، ومقاومة مضادات الميكروبات.

- **قبول أن يضاف** إلى جدول الأعمال المؤقت **لدورة المجلس التنفيذي الرابعة والأربعين بعد المائة، في إطار البند الجديد 5-5، المعنون** "**التغطية الصحية الشاملة**"، البنود المقترحة التالية، وتُعرَض عن طريق ثلاث نقاط فرعية:

– "العاملون الصحيون المجتمعيون الذين يقدمون الرعاية الصحية الأولية: الفرص والتحديات" (مقترح من حكومة إثيوبيا)

– "الرعاية الصحية الأولية نحو التغطية الصحية الشاملة" (مقترح من حكومة كازاخستان)

– "الإعداد لعقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التغطية الصحية الشاملة" (مقترح من حكومتي تايلند[2] واليابان)

- **إرجاء** النظر حتى **دورة مقبلة للمجلس التنفيذي**، في البند المعنون "تدابير إضافية لمعالجة العبء العالمي للصرع وآثاره الصحية والاجتماعية على المستوى القُطري" الذي اقترحته حكومتا كرواتيا وهندوراس. وكان هناك اتفاق على أن الموضوع قد نوقِش مؤخراً في الأجهزة الرئاسية. وطُلب من الأمانة تقديم المشورة بشأن وضع هذا البند على جدول التخطيط الاستشرافي للبنود المتوقعة في جدول الأعمال.

- **إرجاء** النظر حتى **دورة مقبلة للمجلس التنفيذي**، في البند المعنون "متابعة تنفيذ الفقرة 3 من المقرر الإجرائي WHA70(18) بشأن البُعد الصحي العمومي لمشكلة المخدرات العالمية" ، الذي اقترحته حكومات غواتيمالا والمكسيك وباراغواي والبرتغال. وكان هذا الموضوع بدوره قد نوقِش مؤخراً في الأجهزة الرئاسية. وطُلِب من الأمانة تقديم المشورة بشأن وضع هذا البند على جدول التخطيط الاستشرافي للبنود المتوقعة في جدول الأعمال. ونظراً لأهمية المسألة، تم الاتفاق أيضاً

[2] نيابةً عن الدول الأعضاء في منطقة جنوب شرق آسيا.

على أن تقوم الأمانة بتقديم جلسة إحاطة للدول الأعضاء عن الأنشطة التي طوّرتها منظمة الصحة العالمية، فضلاً عن تقديم تقرير بشأن هذه القضية لتنظر فيه جمعية الصحة.

- **قبول أن يضاف** إلى جدول الأعمال المؤقت **لدورة المجلس التنفيذي الرابعة والأربعين بعد المائة،** البند الذي يخصّ "تسريع وتيرة القضاء على سرطان عنق الرحم"، والذي اقترحته حكومات أستراليا والبرازيل وتايلند وزامبيا. وكان هناك اتفاق على أن إدراج بند منفصل بشأن القضاء على سرطان عنق الرحم من شأنه أن يسمح بإجراء مناقشة أوسع نطاقاً عما لو كانت هذه المسألة مدرجة في إطار البند المتعلق بالحصول على الأدوية واللقاحات. وبهذه الطريقة، يمكن النظر في جميع أبعاد النهج اللازم لهذا الموضوع.

- **قبول أن يضاف على** جدول الأعمال **المؤقت لدورة المجلس الرابعة والأربعين بعد المائة** البندان الجديدان المقترحان بعنوان "الإجراءات العالمية بشأن سلامة المرضى" (على النحو المقترح من حكومات أربع وثلاثين دولة من الدول الأعضاء)، و"توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية في مرافق الرعاية الصحية" (على النحو المقترح من حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة). وسيتم اعتبار هذين الموضوعين بمثابة **نقطتين فرعيتين في إطار البند الجديد 6-6 بعنوان "سلامة المرضى".**

- **إرجاء** النظر حتى **دورة المجلس التنفيذي الخامسة والأربعين بعد المائة** في البند المعنون "توحيد تسميات الأجهزة الطبية" الذي اقترحته حكومة البرازيل. وعلى الرغم من اعتراف أعضاء المكتب بأهمية هذا الموضوع، كان هناك اتفاق على أنه لن يكون هناك وقت كافٍ في دورة المجلس الرابعة والأربعين بعد المائة لإعطاء هذه المسألة الاعتبار الذي تستحقه. كما أن من شأن التأجيل أن يعطي الأمانة وقتاً إضافياً لإعداد تقرير شامل، بما في ذلك من خلال إجراء مشاورات.

- أن **يعدَّل** – تماشياً مع الاقتراح المقدم من حكومة فرنسا، بدعم من حكومات بلجيكا والجمهورية التشيكية وألمانيا ولاتفيا وسويسرا – عنوان **البند الحالي** بشأن إصلاح منظمة الصحة العالمية،

وتغييره ليصبح "عمليات إصلاح منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك برنامج التحول، وتنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية."

- أن **يعدَّل** – تماشياً مع الاقتراح المقدّم من الأمانة – عنوان **البند الحالي 5-6** بشأن معالجة النقص العالمي في الأدوية واللقاحات والحصول عليها، بما في ذلك لأغراض الوقاية من السرطان ومكافحته، وتغييره ليصبح كما يلي:

الأدوية واللقاحات والمنتجات الصحية

• الحصول على الأدوية واللقاحات

• أدوية السرطان

10- وفي أعقاب مناقشة أطلقتها الرئيسة، طلب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي أيضاً أن يتضمن تحديث الأمانة عن الموارد البشرية الذي ستقدمه إلى المجلس في كانون الثاني/يناير 2019 معلومات من شأنها أن تمكِّن المجلس من النظر، بطريقة شفافة ومستنيرة، في قضية بدل السكن المخصّص للمدير العام، أخذاً في الاعتبار الوقت الذي استغرقته مناقشة هذه المسألة من قِبَل الأجهزة الرئاسية، وكذلك الممارسة المتّبعة في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى.

هيكل جدول الأعمال المؤقت للمجلس التنفيذي في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة

11 – أشارت الرئيسة إلى أنه خلال المشاورات المستمرة بشأن إصلاح تصريف الشؤون، دعت إحدى الدول الأعضاء إلى تقديم تفسير لهذا المقرر الإجرائي، الذي اتخذه أعضاء المكتب خلال اجتماعهم في 31 تموز/ يوليه و1 آب / أغسطس 2017، لتغيير هيكل جدول الأعمال بناءً على الإجراءات والنتائج المتوقعة من المجلس. ونتيجةً لذلك، تم تجميع القضايا الاستراتيجية ذات الأولوية العالية معاً بشكل منفصل. وترى الدولة العضو المعنية أن المقرر الإجرائي لم يُتَّخَذ في إطار النظر فيه بشكل مناسب من قِبَل المجلس التنفيذي. واتّفق أعضاء المكتب على التوصية

بأن يغتنم المجلس التنفيذي، خلال دورته الرابعة والأربعين بعد المائة في كانون الثاني/يناير 2019، مناقشة البند الأول (اعتماد جدول الأعمال) من أجل النظر في الهيكل الحالي لجدول الأعمال والموافقة عليه.

إعداد جدول الأعمال المؤقت للمجلس التنفيذي في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة

12 – طلبت الرئيسة من الأمانة تقديم جدول أعمال مؤقت جديد على أساس مناقشات أعضاء المكتب، إلى جانب معلومات إضافية عن: كيف سيتم التعامل مع كل بند؛ وما هو الإجراء المتوقع من المجلس؛ وكم من الوقت سيتاح للأعضاء وغير الأعضاء في المجلس للتعبير عن موقف حكوماتهم. كما شدد أعضاء المكتب على أهمية تنظيم جدول الأعمال في المستقبل بما يتماشى مع برنامج العمل العام بدلاً من إعطاء أولوية استراتيجية لبعض البنود، لأن ذلك يعطي انطباعًا بأن العناصر الأخرى أقل أهمية.

13- وأكد مدير الأجهزة الرئاسية أن جدول الأعمال المؤقت المعدل سوف يعمَّم على الدول الأعضاء قبل ستة أسابيع على الأقل من افتتاح دورة المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير، تماشياً مع النظام الداخلي للمجلس.

تقييم أداة تحديد الأولويات وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة

14- نظراً لأن معظم النقاط التي حدّدها أعضاء المكتب لم تَرِد في الوقت المناسب للاجتماع، اقترحت الرئيسة أن يتم إرسالها يوم الاثنين 8 تشرين الأول/أكتوبر، وأن تعدّ الأمانة تجميعاً للنقاط تيسيراً لإجراء تقييم بأثر رجعي عما إذا كان تطبيق الأداة يدعم المقررات الإجرائية التي اتخذها أعضاء المكتب أثناء المداولة عن بُعد.

15- وتطرّق بعض أعضاء المكتب في تعليقاتهم للحاجة إلى النظر في طرح المزيد من الأسئلة إلى جانب تلك التي تشكل جزءاً من أداة تحديد الأولويات، وهي: متى جرت مناقشة القضية المطروحة آخر مرة؛ وما هي الأهمية النسبية لمناقشتها في اجتماع الأجهزة الرئاسية المقبل؛ وإن لم تكن في برنامج

العمل العام، هل هي مسألة جديدة أم ناشئة؛ وما مدى دعم الاقتراح؛ وما درجة هذا الدعم على المستوى عبر الإقليمي؛ وما مدى ملاءمته على النطاق العالمي؛ وما صلته بتنفيذ خطة عام 2030؛ وما إذا كانت القضية تنطوي على عنصر معياري؛ وما إذا كان الاقتراح يوضح النواتج المتوقعة من الأمانة والدول الأعضاء. ومن شأن مثل هذه الأسئلة أن توفر معلومات قيّمة، مما يجعل الأداة أسهل في الاستخدام. ووُجِد أن من الصعب تقييم المسائل المتعلقة بتصريف الشؤون والإدارة على وجه الخصوص باستخدام الأسئلة الحالية وأنه ينبغي أن تكون لها معاييرها الخاصة. كما أن من الصعب على الدول الأعضاء تقييم الآثار المترتِّبة على الموارد؛ ذلك أن هذا النوع من التحليل ينبغي أن تجريه الأمانة. ويتعين أيضاً توضيح صلة الاقتراحات بالقرارات والمقررات الإجرائية القائمة ومتطلبات الإبلاغ عنها. وبشكل عام، رأى أعضاء المكتب أن الأداة صعبة وتستغرق وقتًا طويلاً في استخدامها؛ وأن الأسئلة، وهي ذات طبيعة موضوعية، غير مناسبة للقضايا محل التدقيق، التي تتسم بطابع ذاتي. ولذلك اقتُرِح وقف استخدام هذه الأداة.

16- وشكر المدير العام أعضاء المكتب والرئيسة على حسن أدائهم الذي أثمر عن نجاح المداولة عن بُعد؛ ثم اختتمت الرئيسة الاجتماع.

= = =